

موسى الصدر سعوديًّا! العبوا غيرها

محمد نزال

السعودية تُحبّ السيّد موسى الصدر. أهلاً! هكذا فجأة، بعد نحو أربعة عقود على آخر ظهور له، وصمت عربي، سعودي ضمناً، سيُصبح الصدر عند «البحاري» شخصاً «أحبّ العرب جميعاً، إذ كان صاحب نظرة وحدوية وترتقي بالإسلام إلى مصافي الوحدة والحضارة». إشارة: ليس «البحاري» هنا صاحب كتاب الحديث الأشهر، الفارسي وطناً، بل القائم بالأعمال السعودي في لبنان وليد البخاري. إنّه مجرّد تشابه بالأسماء.

قبل 55 عاماً، كان المرجع الشيعي الأول في النجف (كما يصفه الصدر) السيّد محسن الحكيم يُريد الحجّ. كلف الصدر مهمة التواصل مع المسؤولين السعوديين، وطلب منه أن يسألهم السماح بإعادة بناء «المشاهد المشرفة» في البقعة (المدينة المنورة) لأن فيها أضرحة كلّ من الأئمة: الحسن بن علي، زين

العابدين، الباقر والصادق وغيرهم. يقول الصدر إنّه أجرى اتصالات بالصبان، حول المسألة، فاقترح الأخير «أن نشترك في مؤتمر رابطة العالم الإسلامي لمناقشة القضية مع علماء الوهابية، فاشتركتنا وتمكّننا من أخذ قرار بإحياء الآثار الإسلامية (في الحجاز) ومنها بيت النبي، بيت عبد المطلب، غار حراء وغار ثور، وكلّها موجودة ولكنها مهملة إلى حدّ بعيد». هذا ما يذكره السيّد الصدر، حرفياً، في مقابلة مع «الحوادث» عام 1973. ليس تفصيلاً أن من أجرى تلك المقابلة مع الصدر هو المصري جلال كشك، النائب عن على «جوائز» السعوديين لما كتبه في مدحهم. المهم، أين أصبحت مطالب الصدر؟ لا شيء. أكثر من نصف قرن ومشايخ الوهابية على موقفهم من تلك الآثار. بالتأكيد، لم يكن الصدر سطحيّاً لا يعرف عقائد القوم، لكنّه، وللتاريخ، حاول وترك لنا ذكرى تلك المحاولة، حاول، وقد

نزل إلى عقولهم، قائلاً: «يُمكنها أن تشبه نصب الجندي المجهول. تُذكر المسلم بمواقع الاستشهاد والبطولة والفتاء». حتى هذا لم ينفج. ليس مثل الصدر من لا يعلم أنّه في نظرهم، بل في فتاواهم، ليس أكثر من «قبوري كافر مشرك». بالمناسبة، إنّ الصبان، الشيخ السعودي الذي تواصل معه الصدر، كان معروفاً عنه انفتاحه ونزعتة الإصلاحية، وهذا ما كلفه دخول السجن نحو عامين، قبل أن يُعفى عنه ويُستفاد من خبراته التقنية.

قبل 9 سنوات من تلك المقابلة، حضرت تلك المسألة في كلام الصدر أيضاً، ضمن محاضرة له في «الندوة اللبنانية» عام 1964. قال: «هناك أمل للمرجع الأول (الحكيم) في هذه الرحلة (الحجّ) يتمنى تحقيقه، وهو إعادة تنظيم المشاهد المشرفة الواقعة في المدينة (المنورة)، ولعلكم لا تجهلون، أيها السادة، أنّ قبر فاطمة بنت محمد وقبور الإمام الحسن بن علي والإمام علي بن الحسين، منشئ «الصحيفة السجادية»،

والإمامين الباقر والصادق، اللذين ملأ الدنيا بعلومهما الفقهية والأدبية والطبيعية، وكذلك قبور جمع من أجداد النبي وأصحابه... هذه القبور التي أغنى أصحابها العالم أجمع تراثاً، ودفعوا العرب والمسلمين، بشكل خاص، فأغذوا

موسى الصدر
ليس هلك أحد بعينه...
ولن يكون

التاريخ حضارة. هذه القبور كانت معصرة منظمة وكانت مزارات للناس والحجاج». ويضيف الصدر، في فقرة تلخص موقفه، قائلاً: «منذ أقل من أربعين سنة، تصدّى الحكام هناك ونفّذوا فتوى شاذة لبعض

الفقهاء وهدموا هذه المشاهد». إنهم الحكام والفقهاء معاً: تُريد السعودية اليوم أن تُغرق في حب الصدر، وأن يمدح ممثل دبلوماسيتها في لبنان «اعتداله» وسعيه إلى «الوحدة»... جيد، فلتعطه ما سعى إليه قديماً، وهو القائل لهم بأنّ تلك المحاولة تهدف إلى «علاج الجرح المحزن الذي لا مسوغ أصلاً لوجوده ولا داعي لاستمراره». ذهنية آل سعود لم تتغيّر، وكثيرون ما كانوا ينتظرون تسريبات «ويكيليكس» لمعرفة ذلك، ولكنها جاءت «نور على نور». في برقية من المدير العام لإدارة الدول العربية في السعودية، ناصر البريك، إلى وزارة خارجية بلاده، يذكر أن القائمة على إدارة «جمعية مؤسسات الإمام الصدر» جاءت وطلبت مساعدة للجمعية (الخيرية). يأتيه الرّد في البرقية نفسها: «حيث لم تصدر إلى الآن التوجيهات السامية حيال مسألة مساعدة أهل الشنة في لبنان، وفقاً لما تم رفعه للمقام بالمحضر الموقع

«أوجيه» تسبّب استثماراتها: تسديد الديون أم دفع الرواتب؟

تعود «سعودي أوجيه» إلى الواجهة، ولكن هذه المرة بأخبار قد تكون «بادرة خير». إذ بدأت الشركة بعملية تسبّبها بالديون من ممتلكات، فهذه بداية لحلّ الأزمة ودفع الديون، خصوصاً أن المصروفين من تيار المستقبل بدأوا يتقاضون تعويضاتهم ومستحققاتهم منذ فترة؟ أحد المقرّبين من الرئيس سعد الحريري يؤكد أن الأزمة المالية ستحلّ في غضون عام

ميسم زرق

ارتفع أخيراً منسوب الضغط على أصحاب شركة «سعودي أوجيه»، وتحولت صفحات وسائل التواصل الاجتماعي ساعي بريد لنقل رسائل العمال اللبنانيين والسعوديين والأجانب ومعاناتهم، وتوجيه عبارات قاسية إلى الرئيس سعد

تراجع حصة شركة «أوجيه» المحدودة» في البنك السعودي للاستثمار بنسبة 2,81%

الحريري والمسؤولين في الشركة، وتداول فيديو لها لتظاهرات موظفيها في مناطق عدّة من السعودية. المعلومات عن السبل التي تتبعها الشركة لتسديد ديونها لا تنتهي، مرة عن نيتها بيع 20 في المئة من أسهم البنك العربي (مقابل نحو 1,1 مليار دولار)، ومرة عن تعيين مستشارين لإعادة الهيكلة والطلب من المصارف جدولة الديون. ومع كل معلومة، كان الموظفون في الشركة يتنفسون الصعداء، علّها

تكون فاتحة خير، وخطوة على طريق تحصيل حقوقهم. وفيما لم تصل كل الإجراءات السابقة إلى خواتيمها السعيدة، لأن أحداً من الموظفين لم يحصل حقوقه، عادت الشركة إلى الواجهة من خلال ما جرى تداوله بنحو محدود عن عملية تقوم بها الشركة لتسييل ما لديها من ممتلكات. وقبل يومين، نقل موقع «مباشر» السعودي المعني بسوق البورصة والأسهم خبراً مفاده أن «بيانات كبار الملاك في سوق الأسهم السعودية (تداول) أظهرت تراجع حصة شركة أوجيه المحدودة في البنك السعودي للاستثمار بنسبة 2,81% لتصل إلى 5,77%، بعد أن كانت 8,58%». ويعني هذا الخبر أن «أوجيه» باعت نحو ثلث الأسهم التي تملكها في «البنك السعودي للاستثمار». وفيما لم يُعلن حجم الصفقة، فإن احتساب عدد الأسهم المباعة (نحو 19 مليون سهم)، بسعر السهم المتداول في السوق، يعني أن قيمة الصفقة لم تتجاوز عتبة الـ70 مليون دولار. وهذا المبلغ يشكّل أقل من 10 في المئة من ديون «سعودي أوجيه»، ولم يُعرف ما إذا كان سيستخدم لتسديد ديون للمصارف والموردين، أو أنه سيُدفع كبديل لرواتب وتعويضات مستحقة للموظفين. واللافت أن أياً من الصفحات المعنية بأحوال الشركة على مواقع التواصل لم تتداول هذا الخبر. لكن عمّالاً في «أوجيه» أكدوا لـ «الأخبار» أن لا جديد بين المحامين الموكلين للدفاع عن حقوق الموظفين وبين مكتب العمل والشركة. وطالب العمال بـ«حجز الأموال العائدة من الأسهم المباعة، حتى يتسنى للجهات المعنية صرفها لمستحقيها». وأشارت المصادر إلى أن «مبنى شؤون الموظفين قد أغلق بالكامل وصُرف الموظفون فيه، فيما نقل عدد قليل منهم إلى مكاتب أخرى، لعدم وجود الماء والكهرباء في المبنى». وعُلم أن «الدولة الفلبينية ستقوى دفع مستحقات مواطنيها الذين كانوا يعملون في الشركة، على أن تتفاهم في ما بعد مع أوجيه أو

لم تتجاوز قيمة الصفقة عتبة الـ70 مليون دولار (دالاتج ونهرا)

السلطات السعودية». فيما نقلت مصادر أخرى عن أحد المحامين قوله إن «الفرج بات قريباً». لبنانياً، تبدو الأمور أفضل بكثير من الرياض. إذ علمت «الأخبار» أن «الحريري وفريفه المالي قرروا تقسيم التعويضات المستحقة للمصرفين

على أربع دفعات. وقد تقاضى هؤلاء الدفعة الأولى من مستحققاتهم، مع وعد بصرف الدفعات الثلاث الباقية قبل نهاية العام الجاري». أما بالنسبة إلى الرواتب التي كانت مجمّدة لنحو عام، فأشار أحد المصرفيين من التيار إلى أنهم «بدأوا يحصلون

على راتب واحد منها كل شهر منذ بداية العام كسائر الموظفين الحاليين في كل مؤسسات التيار، أي إن هذا الدين يكون قد سُدد مع نهاية العام الحالي أيضاً». وفيما استبشر عمال «أوجيه» بأخبار زملائهم في لبنان خيراً، لم يُعرف ما إذا كانت الأموال

